S/2025/231

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

Distr.: General
15 April 2025
Arabic
Original: English

تقييم التقدم المحرز في استيفاء النقاط المرجعية الرئيسية المحددة في الفقرة 2 من القرار 2577 (2021)

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

1 - فرض مجلس الأمن بقراره 2428 (2018) حظراً على توريد الأسلحة يسري على إقليم جنوب السودان. وجدد المجلس بقراره 2731 (2024) تدابير حظر توريد الأسلحة حتى 31 أيار/مايو 2025، ولكنه أعرب مجدداً عن استعداده لاستعراضها، بوسائل منها تعديل تلك التدابير أو وقفها أو رفعها تدريجياً في ضوء التقدم المحرز فيما يتعلق بالنقاط المرجعية الرئيسية المحددة في الفقرة 2 من القرار 2577 (2021). ويقدَّم هذا التقرير عملا بالفقرة 5 من القرار 2731 (2024)، التي طلب المجلس فيها إلى الأمين العام أن يجري، بالتشاور الوثيق مع بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان وفريق الخبراء المعني بجنوب السودان، في موعد أقصاه 15 نيسان/أبريل 2025، تقييماً للتقدم المحرز في استيفاء النقاط المرجعية الرئيسية.

2 - وتحقيقاً لهذه الغاية، قام فريق تقييم من الأمانة العامة بزيارة جنوب السودان في الفترة الممتدة من 10 إلى 14 شباط/فبراير 2025. وأثناء الزيارة، أجرى الفريق مشاورات مع ممثلي حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المنشّطة، بمن فيهم وزير شؤون مجلس الوزراء، ونائب وزير الخارجية والتعاون الدولي، ووزير العدل والشؤون الدستورية، والمفتش العام للشرطة بالنيابة، ومفوضية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في جنوب السودان، ورئيس مكتب أمن المجتمعات المحلية ومراقبة الأسلحة الصغيرة. وتحاور الفريق مع أعضاء اللجنة المشتركة للرصد والتقييم المعاد تشكيلها وآلية الرصد والتحقق من وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية. واستمع إلى إحاطات من ممثلي بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان ودائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والتقى بأعضاء المجتمع المدني والسلك الدبلوماسي في جوبا. وكجزء من تقييمه، زار الفريق أيضًا مركز شرطة بولوك في جوبا في 13 شباط/فبراير 2025.

3 - وقبل الزيارة، أُجريت مشاورات عن بُعد مع جهات شريكة دولية وإقليمية، منها مركز بون الدولي لدراسات النزاعات والمركز الإقليمي المعني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في منطقة البحيرات الكبرى والقرن الأفريقي والدول المجاورة وفريق الخبراء المعني بجنوب السودان.

010525 230425 25-05603 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

4 - وفي الفقرة 5 من القرار 2731 (2024)، طلب المجلس إلى سلطات جنوب السودان أن تبلغ اللجنة، في موعد أقصاه 15 نيسان/أبريل 2025، بالتقدم المحرز في استيفاء النقاط المرجعية الرئيسية، ودعاها إلى الإبلاغ عما أُحرز من تقدم في تنفيذ الإصلاحات الواردة في الفقرة 3 من القرار 2577 (2021)، بما في ذلك إصلاحات إدارة المالية العامة وآليات العدالة الانتقالية.

ثانيا - السياق

5 - أولى انتخابات البلد التي كان من المقرر إجراؤها في كانون الأول/ديسمبر 2024، ضمن إطار اتفاق عام 2018 المنشط لتسوية النزاع في جنوب السودان، تم تأجيلها إلى كانون الأول/ديسمبر 2026، عندما أعلن قادة جنوب السودان في 13 أيلول/سبتمبر 2024 تمديد الفترة الانتقالية لهذا الاتفاق لمدة عامين حتى شباط/فبراير 2027. وفي بيان مشترك صدر في 19 أيلول/سبتمبر 2024، دعت بعثة الاتحاد الأفريقي في جنوب السودان والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المنشّطة إلى استحداث الآليات والضمانات والموارد اللازمة لضمان التنفيذ الكامل وفي الوقت المناسب للالتزامات المعلقة، بما في ذلك إجراء انتخابات حرة ونزيهة وذات مصداقية.

6 - ومنذ صدور تقرير الأمين العام الأخير في 15 نيسان/أبريل 2024 (S/2024/309)، أُحرز تقدم محدود في تنفيذ اتفاق السلام المنشط. فقد أقرّ المجلس التشريعي الوطني الانتقالي مشروع قانون لجنة الحقيقة والمصالحة ولأم الجراح لعام 2024؛ ومشروع قانون هيئة التعويض وجبر الضرر لعام 2024، وكلاهما ضروري لتنفيذ الفصل الخامس من اتفاق السلام المنشط. ووافق رئيس جنوب السودان، سالفا كير، على القانونين في 11 تشرين الثاني/ نوفمبر 2024. بيد أنّ المهام الرئيسية لتنفيذ الاتفاق المنشط مانزال غير منجزة، بما في ذلك توحيد القوات، والأعمال التحضيرية للانتخابات. وعلاوة على ذلك، تسببت سلسلة الأحداث التي وقعت في آذار/مارس 2025، والتي شهدت قيام قوات الأمن باعتقال العديد من قادة المعارضة البارزين والوزراء، وعلى رأسهم النائب الأول للرئيس رياك مشار في 26 آذار/مارس 2025، في جعل كامل عملية السلام في جنوب السودان تواجه خطرا جديا في الانهيار.

7 - وشهدت الاشتباكات المتفرقة بين أطراف اتفاق السلام المنشط تصاعدا ملحوظا منذ بداية عام 2025. وفي كانون الثاني/يناير، اندلع القتال بين قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان والجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان في ولايتي غرب بحر الغزال وغرب الاستوائية. وفي الفترة الفاصلة بين شهري شباط/فبراير وآذار/مارس، اندلعت اشتباكات متجددة في مدينة الناصر بولاية أعالي النيل بين قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان والجيش الأبيض الذي يتألف من شباب النوير المسلحين. وخلال هذه الاشتباكات، تعرضت طائرة مروحية تابعة لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان كانت تقوم بإجلاء أفراد قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان، بناء على طلب جميع أطراف الاشتباكات، إلى إطلاق نار، مما أدى إلى مقتل أحد أفراد طاقم البعثة و 17 من جنود قوات الدفاع الشعبي، فضلاً عن إصابة اثنين آخرين من أفراد طاقم البعثة بجروح خطيرة. وفي 10 آذار/مارس، أعلن قائد قوات الدفاع التابعة لقوات الدفاع الشعبية الأوغندية أن القوات الخاصة التابعة لقوات الدفاع الشعبية الأوغندية قد دخلت جوبا بطلب من السيد كير.

8 - وفي الوقت نفسه، استمرت عمليات قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان ضد عناصر جبهة الخلاص الوطني في منطقة الاستوائية الكبرى، وأدت في كثير من الأحيان إلى أعمال عنف ضد المدنيين. وظلت أعمال العنف والهجمات الانتقامية القبلية المرتبطة بالماشية، بما في ذلك عمليات القتل والاختطاف،

تزعزع استقرار الوضع الأمني في جميع أنحاء البلد، لا سيما في ولاية جونقلي وعلى طول منطقة الحدود الثلاثية الفاصلة بين ولايات واراب والبحيرات والوحدة.

9 - ولا يزال الوضع الإنساني في جنوب السودان حرجًا، حيث نزح أكثر من مليوني شخص بسبب سنوات من العنف على المستوى دون الوطني وتداعيات تغير المناخ، بما في ذلك الفيضانات الشديدة. ووفقًا للتصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي، سيعاني ما يقدر بنحو 7,7 ملايين شخص (أو ما يعادل نسبة 57 في المائة من السكان) من انعدام الأمن الغذائي الحاد لدرجة الأزمة أو ما هو أسوأ (المرحلة 3 من التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي) خلال موسم الجدب الذي يمتد من نيسان/أبريل إلى تموز/يوليه 2025. وتمتد الأزمة إلى ما هو أبعد من النقص الفوري في الغذاء، حيث يحتاج ما يقرب من 8 ملايين شخص إلى مساعدات غذائية، ويواجه نحو 2,5 مليون طفل وامرأة خطر سوء التغذية الحاد. ويعمل تدفق العائدين واللاجئين الفارين من النزاع في السودان على إجهاد موارد البلد المنهكة أصلاً وبنيته التحتية.

10 - وفي هذا السياق الهش، واصلت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان توثيق الانتهاكات والتجاوزات الخطيرة للقانون الدولي لحقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني التي وقعت في أنحاء متفرقة من جنوب السودان في عام 2024، بما في ذلك حالات القتل (561 1 حالة)، والإصابة (299 1 حالة)، وأعمال الاختطاف (551 حالة)، والعنف الجنسي المتصل بالنزاع (229 حالة). وعلى الرغم من الجهود المبذولة لمحاسبة الجناة، لا يزال العنف الواسع النطاق، بما في ذلك العنف الجنسي والجنساني ضد النساء والفتيات، يؤثّر بشدّة على المدنيين، وذلك على حد ما جاء في تقرير لجنة حقوق الإنسان في جنوب السودان الذي صدر في شباط/فبراير 2025 وغطى سنة 2024 (A/HRC/58/27).

ثالثا - حظر توريد الأسلحة

11 - فرض مجلس الأمن في قراره 2428 (2018) حظرا على نقل الأسلحة والأعتدة ذات الصلة إلى أراضي جنوب السودان. وتضمنت تدابير الحظر ثلاثة أنواع من الإعفاءات: تلك المرهونة بموافقة اللجنة؛ وتلك التي تستلزم توجيه إخطار مسبق إلى اللجنة؛ والإعفاءات الدائمة التي لا تتطلب الحصول على موافقة مسبقة من اللجنة أو توجيه إخطار مسبق إليها.

12 - ومنذ فرض حظر توريد الأسلحة في عام 2018، تلقت اللجنة من الدول الأعضاء ما مجموعه 11 طلباً للحصول على إعفاءات، صدرت الموافقة على 10 منها. ولم يتم استلام أي طلبات منذ عام 2022. وشملت هذه الإعفاءات الموافق عليها طلبات مختلفة لتوريد أو بيع أو نقل الأسلحة والأعتدة ذات الصلة، مثل طائرات الهليكوبتر لأنشطة الرصد والتحقق التي تضطلع بها آلية الرصد والتحقق من وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية. وبالإضافة إلى ذلك، تمت الموافقة على طلبات للحصول على التدريب والمساعدة التقنيين، وأيضا لتوريد أو شراء أزياء وخيام عسكرية. وتلقت اللجنة أيضا ما مجموعه 30 إخطارا لنقل معدات عسكرية غير فتاكة مخصصة حصرا للاستخدام الإنساني.

13 - وقد عدّل مجلس الأمن نطاق تدابير حظر توريد الأسلحة منذ فرضه. وفي قراره 2683 (2023)، واصل المجلس تخفيف تدابير حظر توريد الأسلحة حيث قرر أن تلك التدابير لن تسري بعد الآن على توريد أو بيع أو نقل المعدات العسكرية غير الفتاكة، التي يقصد منها حصرا دعم تنفيذ اتفاق السلام، وما يتصل بذلك من مساعدة تقنية أو تدريب بشأن المعدات العسكرية غير الفتاكة.

14 - وواصل كل من الحكومة الانتقالية المنشَّطة والاتحاد الأفريقي الدعوة إلى رفع حظر الأسلحة. وفي خطابه أمام الجمعية العامة في 26 سبتمبر/أيلول 2024، ذكر وزير خارجية جنوب السودان آنذاك، رمضان محمد عبد الله جوك، أنّ الحظر قد حال دون أن تردع الحكومة بفعالية الجهات غير الحكومية المسؤولة عن العنف وانعدام الأمن. وبالمثل، وفي تقرير البعثة الميدانية التي أوفدها مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي إلى جنوب السودان في الفترة من 23 إلى 26 حزيران/يونيه 2024، دعا الاتحاد الأفريقي إلى رفع حظر الأسلحة حتى يتسنى تيسير التنفيذ الناجح للجوانب المعلقة من اتفاق السلام المنشط.

رابعا - التقدم المُحرز بشأن النقاط المرجعية الرئيسية المحددة في الفقرة 2 من القرار 2577 (2021)

التقدم المُحرز بشأن النقطة المرجعية (أ): إنجاز حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المنشَّطة المراحل 1 و 2 و 3 من عملية الاستعراض الاستراتيجي للدفاع والأمن الواردة في اتفاق السلام المنشَّط

15 - مثلما جاء في التقرير السابق، تم الانتهاء في عام 2023 من مسودات خمس وثائق مطلوبة في عملية الاستعراض الاستراتيجي للدفاع والأمن، هي التقييم الأمني الاستراتيجي، وإطار السياسة الأمنية، والسياسة الدفاعية المنقحة، والكتاب الأبيض عن الدفاع والأمن، وخريطة طريق التحول في قطاع الأمن.

16 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، صادق مجلس استعراض الدفاع والأمن الاستراتيجيين على جميع الوثائق الخمس، وذلك بمساعدة من بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان واللجنة المشتركة للرصد والتقييم المعاد تشكيلها. وتمثل مصادقة المجلس على الوثائق تقدمًا واضحًا نحو استكمال عملية الاستعراض الاستراتيجي للدفاع والأمن. وأُبلغ فريق التقييم أيضاً بأنّ النواتج الخمسة التي تم التحقق من صحتها قد قُدمت إلى الجهات الرئيسية الموقعة على اتفاق السلام المنشط من أجل النظر فيها والموافقة عليها، قبل تقديمها إلى مجلس الوزراء وإلى المجلس التشريعي الوطني الانتقالي. وبمجرد التصديق عليها من قبل المجلس التشريعي، ستكون هذه الوثائق بمثابة الإطار القانوني لإحداث تحول في قطاع الأمن بجنوب السودان.

17 - وعلى الرغم من أن المصادقة على هذه الوثائق تشكل خطوة هامة إلى الأمام، فإنّ نسق التقدم العام منذ توقيع الاتفاق المنشط في عام 2018 ظلّ بطيئًا في معظم مراحل الفترة، وتوقف فعليًا عقب التصعيد الأخير الذي شهده الوضع السياسي والأمني المتدهور. وسيكون من الضروري استخدام تمديد المرحلة الانتقالية لمدة سنتين في الانتهاء من عملية الاستعراض الاستراتيجي للدفاع والأمن، واستيفاء النقطة المرجعية (أ).

التقدم المُحرز بشأن النقطة المرجعية (ب): تشكيل حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المنشّطة هيكلا قيادياً موحداً للقوات الموحدة اللازمة، وتدريب تلك القوات وتخريجها وإعادة نشرها، وتخصيص الحكومة الانتقالية المنشّطة موارد كافية لتخطيط وتنفيذ إعادة نشر القوات الموحدة اللازمة

18 - ضمان انتشار القوات الموحدة اللازمة في جميع أنحاء البلد يظل شرطًا حاسمًا للنجاح في تنظيم انتخابات ديمقراطية شفافة ذات مصداقية في كانون الأول/ديسمبر 2026.

19 - ورغم إحراز تقدم في نشر الدفعة الأولى من أفراد القوات الموحدة اللازمة، فإنّ وتيرة هذا التقدم في عام 2024 كانت أبطأ مما سُجّل في عام 2023، حيث تم نشر كتيبتين فقط في عام 2024 مقارنة بست كتائب في عام 2023. وقد تم، حتى وقت كتابة هذا التقرير، نشر ما يقرب من 000 8 من خريجي

القوات الموحدة اللازمة، أي ما يعادل حوالي 14 في المائة من مجموع خريجي الدفعة الأولى البالغ عددهم حوالي 000 56 ومع ذلك، لم يتم نشر سوى أفراد الجيش، ولا أحد من أفراد الشرطة والأمن الوطني والحياة البرية والسجون وخدمات الدفاع المدني.

20 - ولم يتم إحراز أي تقدم في تشكيل هيكل قيادي موحد للقوات الموحدة اللازمة. ففي أيار/مايو 2024، قدم كل من الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان وتحالف المعارضة في جنوب السودان قوائم الضباط التابعين لهما إلى السيد كير لكي يعينهم في مناصب قيادية متوسطة ضمن الأجهزة الأمنية، بما في ذلك الجيش والشرطة. ومع ذلك، لم تحدث أي تطورات جوهرية منذ ذلك الحين، وذلك بسبب استمرار الخلافات بين الجناحين الحاكم والمعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان. وفي 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، أعرب الجناح المعارض في الحركة عن قلقه إزاء التغييرات الأحادية الجانب التي أجراها الجناح الحاكم على هيكل القيادة العليا للقوات الموحدة، الذي تم الاتفاق عليه مبدئياً في نيسان/أبريل 2022. وأكد الجناح المعارض على أنّ العديد من المناصب المخصصة له، بما في ذلك المناصب في صفوف الجيش وجهاز الأمن الوطني والشرطة، قد تم إلغاؤها أو إعادة توزيعها. وعلاوة على ذلك، أدى اعتقال غابرييل دوب لام، نائب رئيس قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان ورئيس أركان الجناح المعارض، في 4 آذار/مارس 2025، وكذا احتجاز قادة آخرين من المعارضة، إلى تقويض عملية توحيد القوات.

21 - ولا يزال نشر القوات الموحدة اللازمة مكبَّلا بالعديد من العوامل. فعلاوة على الخلافات المستمرة على هيكل القيادة الموحدة، الناجمة إلى حد كبير عن التوترات السياسية بين الجناحين الحاكم والمعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان، يشكل غياب التوجيه والوضوح في عمليات القوات أيضاً عائقا أمام التقدم في التدريب والنشر.

22 - ومن العوامل الأخرى ذات الإسهام في التحديات التي تواجه نشر القوات الموحدة اللازمة النقصُ المتواصل في التمويل. ولم يتم الحصول على ما يشير إلى أن حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المنشّطة قد خصصت موارد كافية لنشر الدفعة الأولى من القوات الموحدة اللازمة. وذكر العديد من المحاورين أنّ أفراد الجناح المعارض في الحركة الشعبية لتحرير السودان، الذين لم ينضموا بعد إلى القوات الموحدة اللازمة، مترددون في المشاركة في عملية توحيد القوات، وذلك بسبب عدم دفع أجور خريجي القوات الموحدة اللازمة، ولا سيما منهم التابعون منهم لهذا الجناح.

23 - والنقص المتواصل في التمويل ظل أيضا يفاقم التحديات اللوجستية التي تواجهها عملية نشر الدفعة الأولى من خريجي القوات الموحدة اللازمة. فالأفراد الموجودون داخل الثكنات ومراكز التدريب يعانون باستمرار من نقص حاد في الأغذية والأدوية والمياه النظيفة، فضلا عن عدم كفاية المأوى وعدم وجود مرافق منفصلة للعنصر النسائي. ونتيجة لذلك، غادر العديد من الخريجين الذين كانوا ينتظرون نشرهم تلك المواقع بحثًا عن عمل بديل لتلبية احتياجاتهم الأساسية، ولا يُعرف مكان وجودهم في الوقت الحالي.

24 - وعلى الرغم من الصعوبات، أعلنت اللجنة الأمنية الانتقالية المشتركة في 20 شباط/فبراير 2025 عن جدول زمني بتسعة أشهر، من آذار/مارس إلى تشرين الثاني/نوفمبر 2025، لتدريب أفراد قطاع الأمن ضمن الدفعة الثانية، وذلك بميزانية مقترحة قدرها حوالي 95 مليون دولار. إلا أنه حتى وقت كتابة هذا التقرير، لم تكن هناك تفاصيل محددة متوفرة عن المخصصات الفعلية بالميزانية أو عن الاستعدادات لإجراء

الفحص والتدريب. ولا يزال من غير الواضح أيضا ما إذا كان الجدول الزمني الجديد، ومدته تسعة أشهر، سوف يُنفَّذ بالموازاة مع عملية تخريج الدفعة الأولى غير المكتملة، أم سوف تكون له الأولوية عليها.

25 - وعلاوة على ذلك، لا تزال القوات الموحدة اللازمة تواجه تحديات كبيرة عقب انتشارها في أنحاء البلد. فالأفراد الذين تم نشرهم مازالوا يعملون تحت إمرة أفرقة قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان الحالية، وذلك بسبب التأخّر الحاصل في تشكيل هيكل قيادي موحد. وأعرب العديد من المحاورين عن مخاوف من أنّ قوات المعارضة يجري استيعابها ضمن قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان الحالية بدلاً من إنشاء جيش موحد جديد. ورغم أنّ العديد من المحاورين قد لاحظوا ردود فعل إيجابية من السكان المحليين تجاه المنتشر من القوات الموحدة اللازمة، فإنّ عدم كفاية المدفوعات قد جعل بعض الأفراد المنتشرين يعمدون إلى مضايقة المدنيين والتحرش بهم، بما في ذلك إقامة نقاط تفتيش عسكرية غير مأذونة. وفي الوقت نفسه، ظلت عمليات الانشقاق عن جماعات المعارضة والالتحاق بالقوات الحكومية، وكذا أنشطة التجنيد المستمرة التي تقوم بها قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان والجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان خارج إطار عملية القوات الموحدة اللازمة، تشكل عوائق كبيرة ليس فقط أمام عملية توحيد القوات، بل أيضاً أمام الجهود الأوسع نطاقاً الهادفة إلى إصلاح قطاع الأمن.

26 - وختاما، أثار بعض المحاورين مخاوف بشأن استدامة القوات المنتشرة، وتساءلوا عما إذا كانت هذه القوات تتوفر على ما يكفي من التسليح والتكامل والتدريب لكي تنهض بالمهام الموكلة إليها بموجب اتفاق السلام.

التقدم المُحرز بشأن النقطة المرجعية (ج): إحراز حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المنشّطة تقدماً في وضع وتنفيذ عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ولا سيما وضع وتنفيذ خطة لجمع الأسلحة الثقيلة الطويلة والمتوسطة المدى والتخلص منها، ووضع خطة محددة زمنياً لنزع السلاح من جميع المناطق المدنية بشكل كامل ويمكن التحقق منه

27 - لا يزال التقدم المحرز في إنشاء وتنفيذ عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج متعثراً لأسباب منها عدم كفاية التمويل المقدم من حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المنشّطة وغياب الدعم المالي الدولي. وأفاد ممثلو لجنة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في جنوب السودان فريقَ التقييم بأنّ اللجنة لم تتلق أي تمويل للأنشطة البرنامجية من ميزانية الحكومة للسنة المالية 2025/2024.

28 - ولم يتم إجراء أي فحص إضافي لأفراد قوات الأمن من أجل التسريح وإعادة الإدماج. ومعظم الذين اعتُبروا مؤهلين لعملية التسريح وإعادة الإدماج الخاصة بالدفعة الأولى من القوات الموحدة اللازمة هم من بين أولئك الذين غادروا مركز التدريب بسبب نقص الأغذية وعدم كفاية المستلزمات الأساسية، وأيضا بسبب عدم إحراز تقدم في بلوغ المرحلة التالية من عملية التسريح وإعادة الإدماج.

29 - والنجاح في إعادة إدماج المقاتلين السابقين في الحياة المدنية والحيلولة دون عودتهم إلى الجماعات المسلحة أمر بالغ الأهمية ليس فقط لإتاحة المجال أمام إجراء انتخابات سلمية، بل أيضاً لتعزيز الاستقرار والتماسك الاجتماعي على المدى الطويل. وفي ظل عدم وجود عملية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، يمكن لمبادرات الحد من العنف المجتمعي أن تؤدي دوراً مهماً في دعم جهود بناء السلام الأوسع نطاقاً. وقد كثّفت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والعديد من الدول الأعضاء من الجهود التي يبذلونها بهذا الشأن، وذلك بالشراكة مع لجنة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وفي الفترة الفاصلة بين تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر 2024، أعدت اللجنة، بدعم تقني من بعثة

الأمم المتحدة في جنوب السودان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وجهات شريكة أخرى، استراتيجية الحد من العنف المجتمعي من أجل تنفيذ مشاريع الحد من العنف المجتمعي على مستوى البلد، وقد تم تقديم هذه الاستراتيجية إلى الرئاسة لمراجعتها واعتمادها بشكل نهائي.

30 - ومنذ شهر آذار/مارس 2024، هناك العديد من مبادرات الحد من العنف المجتمعي التي تم إطلاقها أو التي هي في طريقها إلى التنفيذ في ولايات غرب بحر الغزال وأعالي النيل وجونقلي وشرق الاستوائية ووسط الاستوائية. وتهدف هذه المبادرات إلى التمكين للمقاتلين السابقين والنساء والشباب من خلال التعليم والتدريب على المهارات. فعلى سبيل المثال، وبالشراكة مع الجهات صاحبة المصلحة المحلية، شرعت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ولجنة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في جنوب السودان في تنفيذ مشروع للحد من العنف المجتمعي في توريت بولاية شرق الاستوائية خلال الفترة الممتدة من آذار/مارس إلى آب/أغسطس 2025. ويتمثل الهدف من المشروع في الحد من العنف بواسطة إنشاء تعاونيات وتوفير التدريب على مهارات كسب العيش وتوفير مجموعات مواد بدء التشغيل لفائدة 160 مستفيدًا محليًا، من بينهم 58 امرأة ومقاتلون سابقون وشباب وأفراد عصابات.

31 - وأخيراً، ونظراً لانعدام الثقة بين قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان والجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان، لم يتم إحراز أي تقدم في وضع خطة جمع الأسلحة الثقيلة الطويلة والمتوسطة المدى والتخلص منها، ولا في وضع خطة محددة زمنياً لنزع السلاح على نحو كامل وقابل للتحقق في جميع المناطق المدنية.

التقدم المُحرز بشأن النقطة المرجعية (د): إحراز تقدم من جانب قوات الدفاع والأمن في جنوب السودان في إدارة مخزوناتها الحالية من الأسلحة والذخيرة على نحو سليم، بوسائل منها إعداد وثائق التخطيط، والبروتوكولات وأنشطة التدريب اللازمة لتسجيل الأسلحة والذخيرة وتخزينها وتوزيعها وإدارتها

32 - لم يتم إحراز أي تقدم جوهري في إدارة الأسلحة والذخائر. وكما هو الحال مع لجنة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في جنوب السودان، لا يزال عدم كفاية التمويل يمثل عقبة رئيسية. فمكتب الأمن المجتمعي ومراقبة الأسلحة الصغيرة، الذي هو بمثابة هيئة التنسيق الوطنية لإدارة الأسلحة والذخائر، لم يتلق أي تمويل للأنشطة البرنامجية من ميزانية الحكومة للسنة المالية 2025/2024. وقد زاد انخفاض التمويل الدولي من تفاقم الوضع. ومن ثم، لم يستطع المكتب طوال عام 2024 أن ينفذ أي أنشطة لمراقبة الأسلحة، واستمر الحال كذلك في عام 2025.

33 - وتمتد تداعيات هذا النقص في التمويل إلى ما هو أبعد من مجرد القيود على مستوى الميزانية، وهي قد تجلّت في حوادث خطيرة متعلقة بالسلامة وقعت في السنوات الأخيرة. وفي شباط/فبراير 2025، وبالقرب من عاصمة ولاية جونقلي، بور، وقع انفجار في مستودع للذخيرة داخل ثكنة ملوال - شات التابعة لقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان، وأسفر عن مقتل طفل وإصابة العديد من الأشخاص بجروح. وجاء ذلك في أعقاب حوادث سابقة وقعت في حزيران/يونيه 2023 وشباط/فبراير 2024، عندما واجهت قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان انفجارات كبيرة في مرافق تخزين الذخيرة التابعة لها في ربكونا بولاية الوحدة وجوبا بولاية وسط الاستوائية، على التوالي، مما تسبب في وقوع العديد من الإصابات وفي تدمير البنية التحتية المدنية والعسكرية على حد سواء. وبالإضافة إلى ذلك، لا تزال هناك في باجاك بولاية أعالي النيل

ذخيرة مدفعية يفوق حجمها 100 طن متري مخزنةً بشكل غير ملائم، مما يشكل خطرًا كبيرًا في المستقبل على كل من هو قريب من المنطقة من الأفراد العسكريين والمدنيين كليهما.

34 - وفي هذا السياق، وبناءً على طلب من قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان، أجرت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان ودائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام عملية تطهير لمواقع الانفجار المفاجئ بأماكن تخزين الذخائر التابعة لقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان في ربكونا بولاية الوحدة، وداخل ثكنة ملوال شات في بور، بولاية جونقلي. وساعدت البعثة أيضاً في عملية فصل الذخيرة غير الصالحة للاستخدام والتخلص منها داخل ثكنة وونييك في ولاية شمال بحر الغزال وثكنة ملوال شات في ولاية جونقلي.

35 - وتواصلت الشراكة بين جهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان ودائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام فيما يتعلق بالتدريب على الأسلحة والذخيرة. ففي الفترة الفاصلة بين 6 و 15 أيار/مايو 2024، أجرت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان والدائرة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تدريباً في جوبا على الأسلحة والذخائر، وذلك لفائدة 50 من ضباط شرطة، من بينهم 4 ضابطات. وفي آذار/مارس وتشرين الأول/أكتوبر 2024، بُذلت جهود إضافية لتدريب ضابطيْ شرطة وضابط جيش على الأمن المادي وعلى إدارة المخزونات، وذلك في نيروبي ومن قبل المركز الإقليمي المعني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والفريق المتعدد الجنسيات المعني بالأسلحة الصغيرة والذخائر، وبدعم من مركز بون الدولي لدراسات النزاعات.

36 - وعلى الرغم من الجهود المبذولة لتدريب قوات الأمن على إدارة الأسلحة والذخائر - حيث تم منذ عام 2012 تدريب أكثر من 200 فرد من قبل جهات شريكة دولية ومكتب الأمن المجتمعي ومراقبة الأسلحة الصغيرة - لم تسفر هذه الجهود بعد عن تحسينات ملموسة في إدارة الأسلحة والذخائر في جنوب السودان. فعلى سبيل المثال، أفاد العديد من المحاورين أنّه يتم، منذ نيسان/أبريل 2023 على الأقل، إخضاع أي سلاح للوسم أو التسجيل. وقد علم فريق التقييم، خلال زيارته إلى مركز شرطة بولوك في جوبا في 13 شباط/فبراير 2025، أنّ جميع آلات وسم الأسلحة الثلاث داخل مركز الشرطة كانت معطلة، ولم يتم استبدالها أو إصلاحها. وأفادت الحكومة المؤقتة المنشطة بأنّه قد تم، بالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، وضع "ورقة مفاهيمية بشأن مراقبة الأسلحة والذخائر والمعدات العسكرية الأخرى وإدارتها وتخزينها"، لكنّ فريق التقييم لم يتحصّل على هذه الورقة المفاهيمية.

37 - ورغم افتقار جنوب السودان حاليا للإدارة الملائمة للأسلحة والذخائر، يرى بعض المحاورين أن تزويد الشرطة بأسلحة وذخائر أقل فتكاً - مثل الغاز المسيل للدموع المستخدم في عمليات مكافحة الشغب والسيطرة على الحشود - من شأنه أن يعزز الأمن خلال الانتخابات المزمع إجراؤها في كانون الأول/ديسمبر 2026.

التقدم المُحرز بشأن النقطة المرجعية (هـ): تنفيذ خطة العمل المشتركة للقوات المسلحة بشأن التصدي للعنف الجنسي المتصل بالنزاع، مع التركيز على تدريب قوات الدفاع والأمن وتوعيتها ومحاسبتها والإشراف عليها

38 - تتألف خطة العمل من ست ركائز رئيسية، هي: (1) تعميم مراعاة الاعتبارات المتعلقة بالعنف الجنسي في الترتيبات الأمنية المنصوص عليها في اتفاق السلام المنشَّط؛ (2) والاتصال الخارجي والتوعية؛ (3) والتدريب والتوعية والتثقيف؛ (4) والمساءلة والرقابة؛ (5) وحماية الضحايا والشهود والجهات الفاعلة القضائية؛ (6) والرصد والتقييم والإبلاغ. ورغم إحراز بعض التقدم ضمن الركائز 1 و 2 و 3 و 4، يعود

الفضل فيه كثيرا إلى الدعم الكبير المقدم من بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، فإنّ الركيزتين 5 و 6 لم تشهدا أي تقدم يذكر.

39 - ومنذ كانون الثاني/يناير 2024، لم يتم تجديد تفويض وعضوية لجنة التنفيذ المشتركة، المسؤولة عن مراقبة تنفيذ خطة العمل المشتركة والمؤلفة من قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان والجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان وتحالف المعارضة في جنوب السودان. ويعود السبب في ذلك بالأساس إلى تقاعس مجلس الدفاع المشترك الناتج عن عدم ترشيح أعضاء من قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان. ونتيجة لذلك، لم تتمكن بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان من الحفاظ على تعاونها التقني مع اللجنة لأكثر من سنة، أي نصف مدة الجدول الزمني الحالي لتنفيذ خطة العمل المشتركة.

40 - وفي مجال التدريب والتوعية والتثقيف (الركيزة 3)، تم إحراز تقدم بفضل الدعم المقدم من بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. فقد نظمت البعثة في جوبا حلقة عمل مع 37 من الجهات صاحبة المصلحة، بما في ذلك أعضاء من مديرية القضاء العسكري التابعة لقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان وأعضاء سابقين في لجنة التنفيذ المشتركة، وذلك لمناقشة مسألة مواءمة قوانين جنوب السودان المتعلقة بالعنف الجنسي في حالات النزاع مع المعايير الدولية، وللمضي قدماً في الإصلاحات القانونية. وقدمت مديرية القضاء العسكري استراتيجيات لتعزيز المساءلة عن جرائم العنف الجنسي والجنساني. وأعقب ذلك إطلاق فرقة العمل الوطنية المعنية بقضايا العنف الجنساني والعنف الجنسي المتصل بالنزاعات في تشرين الثاني/نوفمبر 2024 وبدعم من البعثة بهدف تعزيز آليات الوقاية والحماية والاستجابة. والقوات المسلحة ممثلةٌ في فرقة العمل بوزارة الدفاع وشؤون قدماء المحاربين، بالإضافة إلى المجلس التنفيذي للشبكة الوطنية للمرأة في قطاع الأمن الوطني.

41 - وفيما يتعلق بالمساءلة والرقابة (الركيزة 4)، تم إحراز تقدم عندما ساعدت البعثةُ مديريةَ القضاء العسكري التابعة لقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان على تركيز محكمة عسكرية عامة في مريدي بولاية غرب الاستوائية خلال الفترة الفاصلة بين 30 تموز/يوليه و 27 آب/أغسطس 2024. وقامت المحكمة العسكرية العامة بالفصل في قضايا بلغ مجموعها 12 قضية، منها قضيتان تتعلقان بالعنف الجنسي المرتبط بالنزاع، وأدى ذلك إلى القوات الموحدة اللازمة إدانة ثمانية جنود من قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان وجندي واحد من القوات الموحدة اللازمة. وشهدت هذه القضايا إصدار حكمين بالسجن لمدة 10 سنوات ولمدة 14 سنة على اثنين من مجندي قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان، وتم فصل الجنديين من القوات المسلحة على الفور. ومع ذلك، لم يخضع أي من كبار الضباط في قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان للمساءلة عن المسؤولية القيادية. وعلى الرغم من إجراء محاكمات عسكرية عامة في عدد من المناسبات منذ عام 2020، فإنّ العنف الجنسي المرتبط بالنزاع لا يزال مستفحلا. فقد ظلت هناك في عام 2024 فجوة كبيرة قائمة بين عدد القضايا التي تم الفصل فيها (12 قضية) وإجمالي عدد الحالات التي تم الإبلاغ بها لدى البعثة (229 حالة)، وهو الأمر الذي يبرز الحاجة إلى اتخاذ تدابير في مجال المساءلة تقوم على المزيد من الشمول.

42 - أما الركيزة 4 فهي تشدد أيضا على تحسين أطر التوظيف، مع التركيز على توظيف النساء واستبقائهن من أجل تعزيز المساواة بين الجنسين ومنع العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات. وقد أحرز تقدم في هذا المجال، بدعم من البعثة وكيانات الأمم المتحدة الأخرى. واستمرت الشبكات النسائية، المركَّزة على المستوى الوطني داخل كل قوة من قوات الأمن الست، في التواصل مع منظمات المجتمع المدني والشباب والأوساط الأكاديمية والمؤسسات الأخرى وفي إطلاعها على أنشطتها، وذلك على الرغم مما تواجهه من تحديات تشمل على سبيل المثال نقص التمويل وقلّة الاعتراف بها من قبل الجهات الحكومية الأخرى. وعلى المستوى

دون الوطني، تم إنشاء شبكات نسائية تابعة لجهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان في كل من ولايات شمال بحر الغزال وغرب بحر الغزال وواراب والوحدة وغرب الاستوائية والبحيرات وأعالي النيل، بالإضافة إلى إدارية البيبور الكبرى. وعلاوة على ذلك، قام صندوق بناء السلام في أيلول/سبتمبر 2024 بإطلاق مشروع "المرأة في قطاع الأمن بجنوب السودان: الطريق إلى قيادة شاملة وتحويلية". وتهدف هذه المبادرة، في جُملة ما تهدف، إلى التمكين لموظفات الأمن من خلال الاستفادة من خبرات هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) وخبرة اليونسكو في مجال إلمام الكبار بالقراءة والكتابة.

43 - وفي مجال الاتصال الخارجي والتوعية مع المجتمعات المدنية (الركيزة 2)، تم إحراز تقدّم محدود. وعُقد في مريدي في آب/أغسطس 2024 حوار بين القطاعين المدني والعسكري بشأن العنف الجنسي المتصل بالنزاع، وذلك في أعقاب إحداث المحكمة العسكرية العامة(انظر الفقرة 41). وقادت الحوار مديرية القضاء العسكري بدعم من البعثة، وحضره مدنيون وضباط عسكريون، بمن فيهم قادة أفرقة. إلا أن غياب لجنة التنفيذ المشتركة لخطة العمل المشتركة أعاق إحراز المزيد من التقدم في هذه الركيزة.

44 - ولوحظ حدوث تطور إيجابي في تعميم الاعتبارات المتعلقة بالعنف الجنسي ضمن الترتيبات الأمنية في إطار اتفاق السلام المنشَّط (الركيزة 1). وقد انتهى مجلس استعراض الدفاع والأمن الاستراتيجيين من وضع الوثائق الرئيسية التي تحدد مختلف تدابير منع العنف الجنسي المرتبط بالنزاع. وتشمل هذه التدابير تعزيز مديرية القضاء العسكري وتوفير التدريب على مكافحة العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات. والتنفيذ الفعال لهذه التدابير سيكون ضروريًا من أجل تحويل هذه الخطوة الإيجابية إلى تقدم ملموس في إنجاز الركيزة 1.

45 - وأخيرا، لم يرد ما يؤكّد تعيين قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان لجهات تنسيق داخل الوحدات ذات الصلة (المقرات والفرق والألوية والكليات) حتى تتعاون مع لجنة التنفيذ المشتركة على التصدي للعنف الجنسي المرتبط بالنزاع، وذلك على النحو المحدد في خطة العمل المشتركة.

خامسا - خاتمة

46 - تدهور الأوضاع السياسية والأمنية، بما في ذلك اعتقال النائب الأول للرئيس رياك مشار في 27 آذار/مارس 2025، جعل كامل عملية السلام في جنوب السودان تواجه خطرا كبيرا. ومع ذلك، تظلّ أطراف اتفاق السلام المنشط كلها مسؤولة عن تنفيذ أحكامه المعلقة. فحكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المنشَّطة أحرزت بعض التقدم نحو استيفاء اثنين من النقاط المرجعة الخمس الرئيسية، لكنها لم تحقق منذ تقريري الصادر في نيسان/أبريل 2024 أي تقدّم في استيفاء المعايير النقاط المرجعية الثلاث المتبقية. لذلك، وبالاستفادة من الإنجازات التي تحققت في عام 2024 في استيفاء النقطة المرجعية (أ) بشأن الاستعراض الاستراتيجي للدفاع والأمن (ب) وبشأن القوات الموحدة اللازمة، لا بد من تحقيق المزيد من التقدم وعدم التأخر أكثر في ذلك.

47 - وتم إحراز تقدم محدود في استيفاء النقطة المرجعية (أ) حيث تم الانتهاء من عملية الاستعراض الاستراتيجي للدفاع والأمن، وهو ما يمثل إنجازًا طال انتظاره. وأنا أدعو الأطراف الرئيسية الموقّعة على اتفاق السلام المنشط إلى التعجيل بالعملية من خلال استكمال مراجعتها وتحققها من صحة الوثائق، قبل تقديمها إلى مجلس الوزراء وإلى المجلس التشريعي الوطني الانتقالي، حيث ستشكل، بعد إقرارها، الإطار القانوني للتحول في قطاع الأمن.

48 - وفيما يتعلق بالنقطة المرجعية (ب)، أُحرز تقدم، وإن كان بوتيرة أبطأ، نحو نشر الدفعة الأولى من خريجي أفراد القوات الموحدة اللازمة، مما يدل على استمرار حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المنشّطة في الالتزام بالمضي قدما. بيد أنّ الإنجاز يظلّ جزئيًا لأنّ حوالي نسبة 14 في المائة فقط من هؤلاء الخريجين تم نشرهم، وكلّهم من أفراد الجيش. ولا تزال الخلافات بين الجناحين الحاكم والمعارض بالحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان تُعيق تشكيل هيكل قيادي موحد للقوات الموحدة الضرورية. ونشر القوات الموحدة اللازمة في جميع أنحاء البلد أمر ضروري لتعزيز الثقة بين مختلف القبائل وللتأكد من أنّ قوات الأمن تعمل لمصلحة الأمة بأكملها. ويكتسي هذا الأمر أهمية خاصة لمسألة تنظيم الانتخابات الديمقراطية والشفافة والموثوقة، المقرر إجراؤها في كانون الأول/ديسمبر 2026. لذلك، أكرر دعوتي الملحّة إلى حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المنشّطة بأن تتّخذ إجراءات فورية وحاسمة للتعجيل بتشكيل هيكل قيادي موحد للقوات الموحدة اللازمة، وتسارع بتخصيص الموارد الكافية، وتستكمل دون مزيد من التأخير نشر الدفعة الأولى من الأفراد المتخرجين، وتشرع فورا في تدريب الدفعة الثانية. فاستمرار انعدام الثقة بين الأطراف مازال يقوض بشدة هذه العملية ويهدد بالمزيد من زعزعة استقرار البيئة الأمنية الهشة.

49 - ولم يتم إحراز أي تقدم في استيفاء النقطتين المرجعيتين (ج) و (د)، الأمر الذي يبعث على القلق البالغ. فالافتقار إلى الإرادة السياسية والإخفاق المستمر في تخصيص التمويل الكافي لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وكذلك لإدارة الأسلحة والذخيرة، يقوضان بشكل خطير آفاق السلام والأمن الدائمين في جنوب السودان. والجهود التي تبذلها مؤسستان رئيسيتان داخل حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المنشّطة - هما لجنة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في جنوب السودان ومكتب الأمن المجتمعي ومراقبة الأسلحة الصغيرة - تواجه عراقيل حادة بسبب نقص الأموال وعدم كفاية الدعم السياسي. فالنقص في إدارة الأسلحة والذخائر تسبب في حدوث انفجارات كبيرة داخل منشآت تخزين الذخيرة، لثلاث سنوات متتالية على الأقل. ومع تقديري للدعم القيّم الذي تقدمه الجهات الشريكة في تنفيذ مبادرات الحد من العنف المجتمعي وجهود بناء القدرات، بما في ذلك التعاون بين جهاز الشرطة الوطنية وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان ودائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام، فإنّ هذه الجهود غير كافية. لذلك، أكرر تأكيد دعوتي إلى حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المنشّطة أن تتحلى بمزيد المبادرة والالتزام السياسي إزاء عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وأيضا إزاء عملية إدارة الأسلحة والذخائر. وبالمثل، أحث الجهات الشريكة الإقليمية والدولية، كليهما، على تكثيف الدعم الذي تقدّمه إلى هذا المسعى الحاسم. فإعادة إدماج المقاتلين السابقين بفعالية، ومنع انتشار الأسلحة غير المشروعة، والتعجيل بالجهود الهادفة إلى الحد من العنف المسلح، كلها أمور لا غنى عنها في ضمان الانتقال السلمي وبسط الاستقرار والأمن الدائمين في جنوب السودان.

50 - ولم يُحرز أي تقدم في استيفاء النقطة المرجعية (هـ). فولاية وعضوية لجنة التنفيذ المشتركة، المسؤولة عن مراقبة تنفيذ خطة العمل المشتركة، لا يتم تجديدهما منذ كانون الثاني/يناير 2024. وهذا مردُّه بالأساس إلى عدم وجود أعضاء مرشحين من قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان، الأمر الذي حال دون مواصلة بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان تعاونها التقني مع اللجنة لأكثر من سنة. ورغم حدوث تطورات إيجابية ضمن بعض ركائز خطة العمل المشتركة، فإنّ هذه التطورات لا تكفي ولا يمكن أن تملأ الفراغ المستمر الناجم عن غياب لجنة عاملة. لذلك، أحث حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المنشّطة على التعجيل بتولي زمام خطة العمل المشتركة من خلال المبادرة فورا إلى تجديد ولاية اللجنة وعضويتها.

51 - وأود أن أعرب عن امتناني لحكومة الوحدة الوطنية على ما قدمته من دعم إلى الأمانة العامة خلال التقييم. وأشجع سلطات جنوب السودان على تقديم التقارير إلى اللجنة وفقا للفقرة 5 من القرار 2731 (2024).

52 - وإنّي مازلت أشعر بقلق بالغ إزاء تصاعد نسق التوتر منذ شهر آذار/مارس 2025، بما في ذلك اعتقال قادة معارضين بارزين ووزراء، وأحث كل الأطراف على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس، والإقلاع عن جميع أعمال العنف، ومنح الأولوية لوقف التصعيد عبر الحوار الجاد.

52 - وأخيراً، أحثّ كل الأطراف على أن تُعيد، بشكل لا لبس فيه، تأكيد التزامها بتنفيذ اتفاق السلام المنشط، وعلى التقيد بالجداول الزمنية المنقحة، مع الاستفادة الكاملة من الفترة الانتقالية الممددة باعتبارها فرصة حاسمة للدفع قدما بعجلة السلام. وهذا يستلزم اتخاذ القرارات الجريئة في الوقت المناسب من أجل تنفيذ المهام المعلقة التي ينص عليها الاتفاق. أما الدعم المقدَّم من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية واللجنة المشتركة للرصد والتقييم المعاد تشكيلها، ومن الجهات الشريكة الأخرى، فسيظلّ أمراً لا غنى عنه لمرافقة جنوب السودان في عبورها لهذه المرحلة المحورية والصعبة.